



PROVISIONAL

A/31/PV.70
18 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

الرئيس :

— قضية فلسطين [٢٧] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70,15/A

عقدت الجلسة في الساعة ١١ / ٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

؛ (A/31/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271).

السيد لوبو (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : من بين المسائل التي تخصص لها

الأمم المتحدة - في الأعوام الأخيرة - اهتماما عميقا مستمرا ، مسألة الشرق الأوسط ، وعلى وجه التحديد مشكلة فلسطين . والأمم المتحدة محقة في القيام بذلك لأن هذه القضية من أخطر القضايا بالنسبة للأمن الدولي ، كما أنها اتخذت أبعادا إنسانية استثنائية .

وفيما يتعلق بخطورة المشكلة من زاوية الأمن الدولي ، يكفي أن نذكر بأنه خلال العشريين

عاما الماضية اندلعت ثلاثة حروب في المنطقة دون أن يسودها سلام حقيقي . وهذا في الواقع أمر

خطير ، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تتسم بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للدول العظمى . وهكذا

فان الأمور التي تحدث هناك ، والحلول السياسية التي يمكن أن تبرز في هذه المنطقة لها علاقة

مباشرة بتوازن القوى على الصعيد الدولي ، ومن ثم فان كافة أوضاع الحرب أو الأزمة ، وبقاء الوضع

الراهن - الذي يتسم بعدم الاستقرار - كل هذه أمور لها آثارها القوية على الصعيد العالمي

بالنسبة للأمن الدولي . وبعبارة أخرى فانه تم التسليم اليوم بأن الازمات الإقليمية يمكن أن تسبب

أزمات عالمية ، والواقع أن هذا الخطر ينطبق بشكل خاص على أزمة الشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى - تلك التي أسميها بالعامل الإنساني الذي يتعلق برفاهية البشر

أو معاناتهم - فان المشكلة قد اتخذت أبعادا شديدة لم يعرف لها مثل . والواقع فاننا أمام

شعب اضطر الى أن يترك دياره وأراضيه وممتلكاته وأن يعيش غريبا في بلاده . ومن ناحية أخرى -

ويجب ألا ننسى ذلك - نرى شعبا يعيش في عدم استقرار دائم . وهكذا نجد شعوبا تعتبر ضحايا

لحلول مصطنعة ، وضحايا للوهم الذي يقول أنه يمكن التعويض عن الظلم بإنشاء أوضاع تحدث ظلما

جديدا .

اننا لانعتقد أن حل هذه المشكلة يتوقف على اكتشاف طريقة سحرية تقترحها هذه الجمعية وتوافق عليها . ومن ثم ، اذا كان وفد البرتغال يساهم في مناقشة قضية فلسطين فانه لا يدعي تقديم صيغة لحل القضية . بل اننا نعتقد - بالرغم من ذلك - أنه من الضروري بالنسبة لكل خطة عمل تستهدف التوصل الى هذا الحل يجب أن تعتمد على بعض المبادئ الأساسية ، وأن يعرف الجميع ما هي درجة التأييد التي يمكن أن ينالها كل مبدأ .

ونتيجة لذلك، بيد ولنا أن من المهم للغاية أن يستطيع كل وفد أن يعرب - في الجمعية العامة - عن موقف حكومته ، في هذا الصدد . وتعتبر حكومة البرتغال ، من جانبها ، أن كل حل لقضية فلسطين ينبغي أن يحترم المبادئ التالية :

أولاً ، الانسحاب الاجباري لاسرائيل ، من الأراضي المحتلة . وهذا مبدأ لا يمكن لأحد أن يشك في أساسه النظري ، بسهولة . وقد كرست هذا المبدأ ، في الواقع ، القرارات الرئيسية للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه القضية . وليس هناك داع لاطالة النقاش في هذا الموضوع ، لتبرير هذا المبدأ .

ثانياً ، وجوب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، وفي الاستقلال ومن الغريب ، في الواقع ، أن تجرب في الشرق الأوسط ، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وفي الوقت الذي اعترف فيه ، في كافة المناطق ، بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، أقول من الغريب أن نشهد في الشرق الأوسط أحداثاً يكون من نتيجتها حرمان شعب فلسطين من الممارسة الحقيقية لهذا الحق . ومن ناحية ، نجد أن شعوباً تسكن قارتي أفريقيا وآسيا ، قد كانت تعيش في تبعية ، ولكنها أصبحت دولا حرة ذات سيادة ، أقول نجد في الوقت نفسه شعبا في الشرق الأوسط ، هو الشعب الفلسطيني ، يحرم من حقه في بلوغ الاستقلال ، وفي اختيار مؤسساته السياسية ، وحكم نفسه بنفسه .

ان تعقد المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع ، هي التي جعلت - الى حد ما - الأحداث تتطور بسرعة مما أدى الى التضحية بحقوق شعب . ولكن بالرغم من أن هذا التعقد قد يساعدنا على فهم تطور الأحداث ، الا أنه لا يمكن أن يبرر الوضع الراهن ، ولا يمكن أن يبرر بقاء هذا الوضع .

اننا نعتقد فيما يتعلق بالاعتراف بهذه الحقوق ، في اطار الأمم المتحدة ، ان القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة يعتبر خطوة الى الامام ، لا يمكن لأحد أن يجهد اعميتها . ويطيب لي أن أذكر هنا ، بأن وفد البرتغال عندما تحدث لأول مرة ، بعد ثورة ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، في جلسات هذه الجمعية ، قد صوت لصالح هذا القرار .

ثالثاً ، الاعتراف بحق الفلسطينيين الذين أبعدوا عن ديارهم ، في أن يعودوا اليهم . والواقع ، أن هذا الحق قد نص عليه القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، وهو يهتم مباشرة بالنواحي

الانسانية للقضية ، ولكنه يعتبر أساسا هاما لحل بعض الجوانب السياسية . والواقع أن الجانبين متشابكان ، ومن الصعب أن نميز بينهما بدقة .
رابعاً ، الاعتراف بحق كافة الدول في المنطقة ، في أن تعيش ، كدول مستقلة ، داخل حدود آمنة معترف بها .

وكنتيجة منطقية لموقفنا ، فإننا ما نزال نعتقد بأن الاعتراف بحقوق شعب ، لا يمكن الحصول عليها بالاعتداء على حقوق شعب آخر ، أو عدم احترام حقوقه . وأن العدالة لا يمكن أن تتحقق على نحو حقيقي اذا أنشأت أوضاعاً ظالمة جائرة . ان التاريخ الحديث قد علمنا أنه لا يمكن تحقيق أوضاع مستقرة الا اذا نظرنا الى كافة الجوانب، التي تتسم بأهمية بارزة . وعلينا ، في هذا الصدد ، أن ندافع عن هذا المبدأ الذي نص عليه القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن ، والذي يقول بأن كافة دول المنطقة ، بما فيها دولة اسرائيل ، من حقها أن تعيش في سلام ، كدول مستقلة .
اني اعتقد ، أن تحليلاً للتطور السياسي والدبلوماسي الذي شهدته الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة ، يدل على أنه حتى عندما توجد عناصر للاتفاق ، ومجال للصلح بين الأطراف المتنازعة فقد كان من الصعب للغاية ، دائماً ، أن يجتاز الطريق ، حتى وان كان قصيراً ، ذلك الطريق الذي يفصل بين وضع لتوازن معين قد يكون ضعيفاً ، ولكنه توازن . وبين وضع جديد ، يمثل نقطة توازن جديدة .

ان الوفد البرتغالي مقتنع بأن الحلول المختلفة للمشكلة ، بالرغم مما يشوبها من اختلاف حقيقي ، فان هذه الاختلافات ليست عميقة لدرجة تحول دون التوصل الى حل . ونحن نعتقد أن الوضع الحالي يرجع الى أن كل طرف يخشى أن يفيد الطرف الآخر ، أثناء عملية التسوية ، لكي يفرض حلاً جذرياً لصالحه . لقد كان ذلك في الماضي ، ومن المفهوم أن يبقى نظراً لوجود جو من الحذر المتبادل بين الأطراف المشتركة في هذا النزاع . ويمكن اعتبار هذا الحذر أحد النتائج الحتمية للأزمات التي عرفت ، وأعمال العنف التي ارتكبت ، والعواطف التي تفجرت .

وانا كان هذا التحليل الذي قمت به قد جعلنا نصل الى نتيجة متشائمة ، فيما يتعلق بحل تلك القضية ، وما تواجهه من مشكلات كبرى ، الا أن هناك عنصراً يدعو الى التفاؤل ، وهو أن الصعوبات التي ووجهت بها الجهود التي بذلت من أجل حل المشكلة ، لا تجعلنا نعتقد أنه من المستحيل حل هذه المشكلة .

ونحن نعتقد أن التقدم الضئيل الذي أحرز في الأعوام الماضية ، بشأن جوانب محدودة للمشكلة يعتبر مساهمة ايجابية ، بالرغم من أنها صغيرة ، في أمن المنطقة . وأود ، في هذا الصدد ، أن أذكر بوجود قوتين لحفظ السلام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، ويعتبر ذلك من العوامل الايجابية في الموقف .

وفي هذا الوقت ، يبدو من الصعب أن نعزل بعض الجوانب ، التي يمكن أن تحقق تقدماً مستقلاً . ويبدو أيضاً أننا نلاحظ نفاذ صبر متزايد ، بسبب عدم وجود حل للقضايا الأكثر أهمية . ومن ثم نعتقد أنه يجب النظر الى المشكلة بصورة جماعية . وهذا هو ما أعلن عنه وزير خارجية البرتغال ، عندما قال من هذه المنصة في ٧ تشرين الأول / اكتوبر الماضي :

” ونحن نؤيد ضرورة عقد مؤتمر جنيف بصورة سريعة ، ونرجو أن نعترف بالحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن تقدم الضمانات لأمن اسرائيل ” (A/31/PV.22, P.102).

ان البرتغال ، ليست لديها أية مصالح في المنطقة ، الا أنها تعلق أكبر أهمية على علاقات الصداقة التي أقامتها هناك . وستحاول — بقدر الامكان — أن تسهم ، في اطار الأمم المتحدة ، في محاولة التوصل الى حلول بناة عادلة ودائمة .

السيد ديمتريوزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ، نجد لجنة مخصصة تابعة للجمعية العامة وعن عمد بدأت تشوه تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي وهو تاريخ نجد أن هذه المنظمة قد شاركت فيه وارتبطت به بشكل كبير ، وأن تعييد عقارب الساعة الى الوراء ، من أجل اعادة كتابة تاريخ الصراع في الشرق الأوسط .

ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة نجد أن لجنة تابعة للجمعية العامة تتجاهل عن عمد مجلس الأمن وقراراته ، وتعتمد توصيات تتعارض وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن الموجودة بالفعل بهدف واضح هو التقليل من أهميتها .

ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة نجد لجنة الأمم المتحدة تعتمد توصيات ترقى ، الى ما لا يقل عن وصفة ، لتفتيت وتقطيع أوصال دولة عضو في الأمم المتحدة ، ومتحدية بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن ، فان لجنة مخصصة من لجان الجمعية العامة سمحت لنفسها بأن تلبي عليها هذه التوصيات من جانب منظمة يتضمن برنامجها بصراحة تدوير دولة عضو في هذه المنظمة .

وانا ما تركنا جانبا ، الجوانب القانونية لوثيقة من وثائق الأمم المتحدة بغموضها وجوانب سهوها العمدية ، وتوصيات ما يسمى بلجنة فلسطين ، اذا ما نفذت فسوف تؤدي الى تصدع دولة اسرائيل على مراحل ، وانه لمن المفارقات ، ومن المحزن أن الأمم المتحدة التي قامت على جثث الكثيرين من بينهم ستة ملايين من أقاربنا قضى عليهم النازيون في أوروبا ، نجدها تأخذ بعين الاعتبار توصيات مقدمة من لجنة مخصصة تابعة لها تتحدث بالفعل عن تدوير الدولة اليهودية على مراحل .

ان التوصيات المعروضة الآن على الجمعية العامة من قبل لجنة فلسطين تهدف الى تنفيذ الأهداف السياسية لما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية كما هو معلن في ميثاقها ، وبرنامجها السياسي . وباسم حكومة وشعب اسرائيل ، والشعب اليهودي أرفض تماما التوصيات الواردة في تقرير اللجنة .

ان اسرائيل تدبر لجنة فلسطين ذات العشرين عضوا لأنها متحيزة ، وغير أمينة فكريا لأنها سمحت لنفسها بأن تصبح أداة في أيدي منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تعتمد توصيات

لها الأهداف السياسية لهذه المنظمة ، وهكذا ، فان لجنة فلسطين مكنت منظمة التحرير الفلسطينية من أن تنقل أهداف ميثاقها الرامية الى محو اسرائيل ، الى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة .
في عام ١٩٧٤ فان الجمعية العامة للأمم المتحدة في عمل تاريخي أعطت للشعب اليهودي حقه التاريخي في أن يكون له وطن في وطنه القديم . ان الخطة التي قدمتها الأمم المتحدة دعت الى تقسيم البلاد الى دولتين دولة يهودية ، ودولة عربية ، ولقد قبل الشعب اليهودي رسميا قرار الأمم المتحدة ، بينما رفضت الأمم العربية قرار الأمم المتحدة على الفور .

وفي الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٨ ، ومع نهاية الانتداب البريطاني ، فان سبعة جيوش عربية غزت فلسطين لهدف معلن هو تدمير دولة اسرائيل في بداية قيامها . تلك العمليات العسكرية العربية وصفها ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة في ذلك الحين السيد أندريه جروميكو في مجلس الأمن بأنها : " تهدف الى قمع حركة تحرير وطنية " .

ان مسألة بهذه البساطة ، وكما قيل ، فان الحقيقة لا تتغير لمجرد أن الذين أعلنوها قد ملّوا صدقهم الخاص .

ان عددا قليلا من اليهود يتجاوزهم في العدد وفي القوة العسكرية آخرون قاتلوا بشدة وينجاح ، وخسروا واحد في المائة من عددهم في هذه العملية ، وتم انشاء دولة اسرائيل . ان المزاعم التي تكرر كثيرا بغير أساس من جانب ممثلي العرب عن طرد عرب فلسطين هي تلفيقات كاملة ، ولا تشكل سوى سلسلة من الزيف . ان عرب فلسطين ، كما يمكن أن يكتشف كل من أراد أن يقرأ تاريخ تلك الأيام المؤلمة ، سوف يكتشف أن هؤلاء تركوا ديارهم بناء على تعليمات محددة من قادتهم الذين كانوا أول من يفادروا البلاد . لقد وعدوهم بالعودة في أعقاب انتصار الجيوش العربية ، وأن يرثوا مغانم السكان الفلسطينيين اليهود الذين سوف يكون قد قضي عليهم ، وألقي بهم في البحر .

ان مكتبة كاملة كتبها الفلسطينيون أنفسهم تصف تلك الأيام المحزنة ، والنصائح السيئة التي قدمها لهم زعماءهم ، مرارا وتكرارا . وعلى مدى السنين فاننا قد منا حلولا وسطا ، ولكن الدول العربية لم توافق على ذلك لانها تريد تكريس هذا الصراع ، ولا تريد أن تخسر هذا العمل السياسي . اننا عرضنا التعويض عن الممتلكات ، ولكنهم رفضوا ذلك لأن هذا ينطوي على اعتراف بدولة

اسرائيل ، وكل اقتراح قدمناه على مدى السنين ، وكان يوضح استعدادنا للحلول الوسط ، كان يرفض من جانب العرب ، الذين كما لاحظتم في هذه الجمعية أنه يسيطر عليهم أكثر العناصر تطرفا . وفي عام ١٩٤٧ فان العرب رفضوا الالتزام بأى قرار للجمعية العامة يقوم على ، أو ينبع من توصيات اللجنة الخاصة المعنية بـفلسطين ، والتابعة للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة فاني أشير الى القرار ١٨١ (د - ٢) المعروف بخطة التقسيم لأن هذه القرارات تنطوي على المبدأ المعترف به عالميا ، مبدأ حق الشعب اليهودي في تقرير المصير والسيادة في وطنه القديم أرض اسرئيل ، فلسطين .

وانها لحقيقة تاريخية أنه لمدة ٢٩ سنة الى الآن ظل العرب يرفضون الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة خاصة به ، وبعد الفشل في أن يأخذوا في الاعتبار الحق العالمي والاعتراف العالمي بهذا الحق ، فانهم بدأوا يعيدون عقارب الساعة الى الوراء من أجل إعادة كتابة التاريخ . والآن ، وقد أصبح في مقدور العرب أن يحصلوا على أغلبية آلية في الأمم المتحدة ، وبالتالي أصبحت الجمعية العامة تحت أمرهم ، اختاروا أن يعيدوا انشاء لجنة لفلسطين ، لجنة يمكن للعرب أن يطوا عليها توصيات تفضلها . والنتيجة أنها أصبحت الآن أمام هذه الجمعية العامة في شكل توصيات في تقرير لجنة فلسطين .

ان لجنة فلسطين أنشأها قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) وهو قرار كانت وراءه الدول العربية ، وكان متحيزا تماما ، ومعاديا لاسرائيل ، ولقد طالب هذا القرار من لجنة فلسطين أن توصي ببرنامج لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وهو قرار حرص عليه ، بل وأعماله في واقع الأمر ، منظمة التحرير الفلسطينية . ان القرارين يتجاهلان وجود دولة اسرئيل ، والحقوق التاريخية لشعب اسرئيل في أرضه . ومن هنا رفضت اسرئيل القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) منذ البداية .

ويجب ان نتذكر هنا ان تحفظات اسراييل شاركتها فيها دول أخرى ما تزال تحتفظ بشيء من الموضوعية والتمييز . ان مثل ايطاليا أعرب عن هذه الفكرة في ذلك الوقت في الجمعية العامة باسم الدول التسع اعضا* المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، ان نتيجة منطقية لمثل هذا القرار المتميز نمثلت في تكوين لجنة فلسطين . ان ستة عشر من اعضائها العشرين ليست لهم علاقات دبلوماسية مع اسراييل ، بل ان بعضهم ينكر ، حتى الآن ، على اسراييل حقها في الوجود .

ان التوصيات تطرح فرضية تقول بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، واولئك الذين يعرفون الصراع ، يعرفون تماما ان جوهر الصراع العربي الاسراييلي ليس مسألة عرب فلسطين ، وليست قضية الاراضي التي تحتلها اسراييل والتي احتلتها عام ١٩٦٧ ، نتيجة لفشل الهجوم العربي ، ان كلا من هذه المسائل معا ، بالاضافة الى المشاكل الاخرى ، تشكل الصراع العربي الاسراييلي ، اما لانها لم تكن موجودة في وقت من الأوقات طوال ال ٢٩ سنة الماضية ، أو كان يمكن ان تحل بسهولة لو كانت هناك رغبة عربية لذلك . وعلى ذلك ، فان ايا من هذه المشاكل لا يمكن ان يعتبر لب وجوهر الصراع في مشكلة الشرق الأوسط .

وحتى لو ان كل مشكلة من هذه المشاكل قد حلت ، فان الصراع العربي الاسراييلي كان سيظل قائما هنا يلّم بالعالم ، لأن جوهر المشكلة يكمن في حقيقة أن العالم العربي حتى هذا اليوم لم يعترف بحق اسراييل ، وما يزال ينكر على الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير والسيادة الوطنية في وطنه القديم . ان الهجوم العربي الشرير على الصهيونية ، حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودي خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، يعد شاهدا على حقيقة ان الدول العربية حتى اليوم لم تعترف بحقوق الشعب اليهودي في الاستقلال الوطني .

ان توصيات اللجنة فيما يتعلق باللاجئين من عرب فلسطين لعام ١٩٤٨ ، واولئك الذين شردوا نتيجة لحرب سنة ١٩٦٧ ، تتناقض مع أحكام قرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) دعا الى اقرار سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط ، يضم من بين ما يضم أمورا أخرى ، واقتبس " تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين " ومع ذلك ، فان الحرب العربية المستمرة ضد اسراييل خلقت ليس فقط مشكلة لاجئين عرب ، انما ايضا مشكلة لاجئين يهود من الدول العربية . ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) يشير الى مشكلة اللاجئين ككل بما فيها

اللاجئين اليهود . ان لجنة فلسطين وتوصياتها تتجاهل تماما حقوق ٨٠٠ ألف يهودى هربوا من الدول العربية الى الامن والسلام في اسراييل ، واليوم ، فان نصف مواطني اسراييل يتكونون من اولئك الذين اضطروا الى الهرب من الأراضي العربية ، أو ابنائهم . أليست لهم حقوق ؟ ألا يجب أن تكون هناك لجنة تنشأ لحماية حقوقهم ؟ أليست حقوقهم ثابتة ايضا وغير قابلة للتصرف ؟ يجب أن نتذكر انه في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، فان زعماء عرب فلسطين والدول العربية ، اعلنوا صراحة وأمام العالم أجمع ، وفي الأمم المتحدة ، انهم ينوون الدخول في حرب لمنع إعادة ميلاد دولة اسراييل ، ولقد فعلوا ذلك بالفعل ، ولكنهم فشلوا في هدفهم المعلن وهو "القاء اليهود في البحر" .

ان وصفا كبيرا ومناسبا لهذه الفترة ، يظهر في مذكرات الأمين العام الاول المستر تريجفي لي في كتابه بعنوان " من أجل قضية السلم " . ان الهجوم العربي الذي شنته سبعة جيوش عربية بدأ في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ويصف تريجفي لي هذه الاحداث بشكل جلي وقاطع واقتبس :
" خلال الايام والساعات بدأت تتوالى الاحداث علينا ، ان الدول العربية بدأت هجومها على فلسطين مع نهاية الانتداب وقد كان هذا تحديا مسلحا للأمم المتحدة ، وقد اعلنت صراحة عدوانها بالابراق بشأنه الى مقر الأمم المتحدة " .
كما يواصل حديثه قائلا :

" ان غزو فلسطين من قبل الدول العربية كان أول عدوان مسلح شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وان الامم المتحدة لا يمكن ان تسمح لهذا العدوان بأن ينجح ، وفي نفس الوقت تعيش وتبقى كقوة مؤثرة للتسوية السلمية والأمن الجماعي والقانون الدولي الجاد " .
وبعد ذلك يستطرد قائلا :

" لقد كان هذا عدوانا واضحا ، والفشل في مواجهته يمكن ان يؤدي ببساطة الى انهيار الأمم المتحدة تماما ، كما وجدنا ان اسامة علاج قضية اثيوبيا ومنشوريا في الثلاثينات قد أدى الى انهيار عصبة الأمم " .

كيف بدأ الصراع العربي الاسراييلي ومن الذي كان معتديا في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ؟ ومن

هنا اطرح عليكم الأمر فأقول ، كان من الممكن الا يكون هناك لاجئي عربي واحد لو أن الدول العربية لم تختر ان تتحدى الامم المتحدة . وتدخل في حرب ضد قرار الأمم المتحدة ، وكان هدفها المعلن تدمير الدولة اليهودية الحديثة . ان هذه حقيقة قاطعة ولا يمكن لأقدر من الزيف العربي والتشويهات العربية ان تغيرها .

ان المسؤولية العربية الأكيدة عن خلق مشكلة اللاجئين العرب تم تأكيدها في وثائق كافية من جانب زعماء العرب في بياناتهم في ذلك الوقت . ولكن حتى في هذه الايام يحدث ذلك أيضا . وهكذا في شهر آذار/مارس ١٩٧٦ ، نجد مقالة كتبها ابو مازن ونشرت في فلسطين الثورة الصحيفة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقرأ كما يلي :

” ان الجيوش العربية دخلت فلسطين لحماية الفلسطينيين من طغيان الصهاينة ، ولكن بدلا من ذلك تخلت هذه الجيوش عن الفلسطينيين وأجبروهم على الهجرة وترك وطنهم ، وفرضوا عليهم حصارا سياسيا وعقائديا ، وألقوا بهم في سجون مشابهة لاجيا الاقليات اليهودية التي اعتاد اليهود أن يعيشوا فيها في أوروبا الشرقية ” .
هذه فقرة من الصحيفة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي عام ١٩٧٣ في مذكرات خالد العظم الذي خدم كرئيس لوزراء سوريا عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ونشرت في بيروت ، نجد عند تحليله لاسباب الفشل العربي عام ١٩٤٨ كتب العظم يقول :

” منذ عام ١٩٤٨ ونحن نطالب بعودة اللاجئين الى ديارهم ، ولكننا نحن أنفسنا الذين شجعناهم على ترك ديارهم ، لقد انقضت شهور قليلة بين دعوتنا لهم لكي يغادروا ديارهم ، وبين ندائنا للأمم المتحدة كي تتخذ قرارا بعودتهم ” .

ان القضية ، وأسباب مشكلة المجموعة الثانية من اللاجئين ، ومعهم اللاجئون من عرب فلسطين والذين يشكلون ما يسمى بمشكلة اللاجئين في الشرق الاوسط ، كانت مختلفة تماما .

وخلال المناقشات في الأمم المتحدة حول قرار التقسيم في هذا المبنى ، فان الزعماء العرب حذروا من ان اليهود في الدول العربية ، سوف يستعملون كرهائن ضد انشاء اسراييل ،

ومع اعتماد القرار ، وانشاء اسراييل فان هذه التهديدات الخطيرة نفذت في عدن وفي مصر وفي العراق وفي سوريا وغيرها . ان المذابح وعمليات القبض الجماعي والتشريعات التي تصادر الممتلكات اليهودية ، وتحد من توظيفهم وتعليمهم وحرية حركتهم ، حدثت في كثير من الاراضي العربية . ونتيجة لذلك ، فان اكثر من ٨٠٠ ألف يهودى هربوا من هذه البلاد الى اسراييل في الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ .

والآن فان اسراييل كان يمكن أن تعالج مسألة اللاجئين اليهود بنفس الطريقة التي تعالج بها الدول العربية ، مشكلة لاجئها ، كان يمكن ان تجعل هؤلاء اللاجئين يعيشون في مخيمات تمولها الأمم المتحدة كأساليب سياسية ، وبدلا من ذلك ، فان الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم وتنفيذا وانطلاقا من مدينتنا وانسانيتنا الكامنة أهتموا باللاجئين ونقلوهم ، وأعادوا وتوطينهم كمواطنين وكبشر منتجين ، هذا بالمقارنة الى القسوة العنيفة التي يعامل بها معظم العالم العربي لاجئيه .

ان المنهج المختلف تماما الذي انبعثه اسراييل من ناحية ، وبين المنهج الذي تتبعه الدول العربية من ناحية أخرى ، وصف تفصيلا من جانب السيد تريجفي لي الأمين العام الأول :
 " ان منهج اسراييل تجاه لاجئها اليهود ، يتناقض مع الاسلوب العربي ، ان مئات اليهود يصلون يوميا وخاصة من الدول العربية . . .

" وان تنظيم تلقي هؤلاء المهاجرين كان يثير الاعجاب ، لقد أعجبت في اسراييل بالمنجزات ، وبالروح التي تقف وراءها " .

ان مسؤولية الدول العربية عن طرد سكانها اليهود تؤكد لها أيضا مصادر عربية ، ان مقالا كتبه أخيرا صبرى جريس ، وهو باحث في معهد الدراسات الفلسطينية ، في بيروت وقد نشر هذا البحث في صحيفة النهار في بيروت في ايار/ مايو ١٩٧٥ ، جاء فيه ، وهذا بيان بالغ الأهمية :
 " لا يكاد يكون هذا هو المكان الذي نصف فيه كيف ان اليهود من الدول العربية قد طردوا من بلادهم التي كانوا يعيشون فيها لمئات السنين ثم كيف نقلوا بشكل مخجل الى اسراييل بعد مصادرة ممتلكاتهم أو الاستيلاء عليها بأقل سعر ممكن .
 " ومن الواضح أن اسراييل سوف تثير هذه القضية أثناء أية مفاوضات جادة قد يتم القيام بها يوما ما فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين .

" . . . ومنذ عام ١٩٤٨ فانكم ايها العرب ، تسببتم في طرد كثير من اليهود من الدول العربية ، معظمهم استوطن اسراييل بعد ان أخذت منهم ممتلكاتهم بشكل أو بآخر ، والواقع ، لذلك السبب ، ان الذي حدث كان نوعا من تبادل السكان والممتلكات ، وكل طرف من الاطراف يجب ان يتحمل النتائج . ان اسراييل تستوعب اليهود القادمين من

الدول العربية ، والدول العربية من جانبها يجب أن توطن الفلسطينيين بين ظهرانيها وتحل مشاكلهم .

" وليس هناك شك في انه في أول مناقشة جادة لمشكلة فلسطين في محفل دولي ، فان اسراييل سوف تتقدم بهذه المطالب " .

كان هذا بيانا عربيا نشر في بيروت في السنة الماضية ، ان هذا المعهد نفسه الذي نشر الباحث فيه هذه المقالة ، هو معهد الدراسات الفلسطينية . ان مشكلة اللاجئين العرب لا تختلف عن كثير من مشاكل اللاجئين الأخرى في عالمنا ، فيما عدا أنها المشكلة الوحيدة التي لم تحل حتى الآن ، أما مشاكل اللاجئين الأخرى ، وهي اكبر كثيرا في الحجم ، فقد تم حلها تقريبا في كل الحالات عن طريق اعادة التوطين بالنسبة للاجئين ، واعداد تدريبهم بمساعدة ترتيبات مالية مناسبة ، هذا ما حدث ، على سبيل المثال ، بعد الصراع التركي اليوناني ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، وفي المانيا الغربية وغيرها وبعد الصراع الهندي الباكستاني . ان أي من مشاكل اللاجئين هذه التي انطوت على عشرات الملايين من البشر قد حسم بمحاولة اعادة توطين اللاجئين بالكامل في الدول والديار التي هربوا منها .

ان تقرير اللجنة يحاول أن يقرر مبدأ " حق العودة " ، اي أنه يحاول ان يعطي نوعا من الشرعية لزعم ومطالب ردها العرب كثيرا . ان الحالة البرلمانية في الجمعية العامة في هذه الايام يجعل الدول العربية في مقدورها أن تترجم أي من شعاراتها ، الى قرارات للجمعية العامة ، وتقارير لجان ، بصرف النظر عما تنطوى عليه هذه القرارات والتقارير ، وسواء كانت متعارضة أم لا ، مع قرارات مجلس الأمن الموجودة بالفعل .

وليس هناك أساس لما يسمى " بحق العودة " في قرارات الأمم المتحدة ، والواقع أن هذا يتناقض مع القانون الدولي الذي يقوم على أساس سيادة الدول ، ان هذا المبدأ المزعوم غير واقعي على الاطلاق ، لان اسراييل لا تنوى مطلقا ، أن تنتحر ديموغرافيا . ان مشكلة اللاجئين - اليهود والعرب - لا يمكن أن تحل على هذا النحو مطلقا .

ان مشاكل اللاجئين في العالم كله قد حلت بالادماج .

ألم يأن الأوان للجمعية العامة لكي تعالج هذه المشكلة آخذة في الاعتبار ، لأول مرة

جانبي المشكلة ؟ ان عددا متساويا من السكان تقريبا ، تم تشريده نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي ، اللاجئين اليهود ، واللاجئين العرب ، ان السكان اليهود قد اعتنى بهم الشعب اليهودي في جميع انحاء العالم بطريقة انسانية وكريمة وتمدينة ، دون ان يفرضوا أنفسهم على صدقات العالم . أما السكان العرب فقد تركوا في مخيمات ، تحول الكثير منها الى مراكز عسكرية قوية كما رأينا في لبنان لكي يعيشوا في ظل ظروف بائسة للغاية وغير انسانية ، لأن المطلوب منهم ان يكونوا مخالبا قسرا سياسية في لعبة لا قلب لها ، لأن الكثير من الزعماء العرب لا يمكن لهم ان يوفروا بعض الوقت من مواعيد القمار في مونت كارلو ، ولا سفيجاس ، أو من مشاغلهم في شراء الفنادق في لندن وغيرها ، لكي يعالجوا مشكلة اخوانهم البؤساء .

فكروا في هذا ، ان الدخل من البترول ليوم واحد في العالم العربي ، يكفي لحل مشكلة اللاجئين العرب . انهم على غير استعداد لحل هذه المشكلة ، وبدلا من ذلك فانهم يواصلون طلب صدقات دولية .

فكروا في هذا الأمر ، اننا نجد أن . . . ، أسرة عربية ، انتقلت من مخيمات اللاجئين في غزة حيث كانت تعيش في ظل ظروف غير انسانية ، مشحونة بالمرض ، عندما انتقلت الى مساكن طيبة امتلكتها بحصيلة مكاسبها ، تساعد في هذا قروض قدمتها حكومة اسراييل ، فان الأمم المتحدة ولجنتها السياسية الخاصة في الأسبوع الماضي ، وافقت بالأغلبية على قرار يطالب حكومة اسراييل باعادة اللاجئين مرة أخرى من المساكن في غزة التي يتمتعون فيها بالمياه الجارية والكهرباء والحدائق الى الاكواخ البدائية المليئة بالأمراض .

كيف يمكن ان تصبح هذه المنظمة غير انسانية ومنحطة ؟

ان ثمانمائة ألف لاجئ يهودي طردوا من الدول العربية ، حيث ظلوا يعيشون لآلاف السنين وحيث اسهموا في حضارة وتجارة وعلم وأدب ورخاء هذه البلاد التي كانوا يعيشون فيها ، وتركوا وراءهم ثروات كبرى ، ومع ذلك لم نجد كلمة واحدة عن حقوقهم أو ممتلكاتهم مذكورة في أى من بيانات أو قرارات الأمم المتحدة .

دعوني أوضح تماما ، أننا لن نعتبر في أية مرحلة من المراحل ، أن أية مناقشة لمشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط ، سليمة ووجيهاة ، لو ظل نصف هذه المشكلة ، مشكلة اللاجئين اليهود ، موضع تجاهل .

انني ألقاً مرة أخرى ، الى مقالة صبرى جريس الكاتب في معهد الدراسات الفلسطينية والذي
أشرت اليها آنفا واقتبس :

” من الواضح ان اسرائيل سوف تثير هذه القضية اثناء أية مفاوضات جادة قد يتم
القيام بها يوما ما فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين ” .
لما كانت لجنة فلسطين قد قررت أن تثير هذه القضية ، فانني أقترح أن أثير قضية اللاجئين
اليهود ، وأعرف تمام المعرفة ، أن أعضاء لجنة فلسطين ، وفقا للتعليمات التي تلقوها من منظمة
التحرير الفلسطينية ، لن يبحثوا حتى موضوع اللاجئين اليهود .

وأنا أعلنكم أننا ننوى الضغط من أجل حقوق وممتلكات اخواننا الذين تركوا الدول العربية ولن نوافق على التحيز او التمييز .

ان موضوع الانسحاب أثير مرة أخرى ، وبعد حملة سيناء في عام ١٩٥٦ اعتمدت الجمعية العامة قرارا تضمن توصية بالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية ، ولقد انسحبنا من كل الأراضي التي احتلت في هذه الحملة ، وأقصد بها كل من سيناء و غزة على أساس أن قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سوف توضع على حدودنا مع مصر وعند مضائق تيران على خليج العقبة وأن الملاحه من وإلى خليج العقبة سوف تكون حرة وبغير عائق ، وبعد ذلك بعشر سنوات وفي أيار/مايو ١٩٦٧ وجدنا الرئيس المصري عبد الناصر يأمر بسحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، ووجدنا أن الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين وافق على سحب هذه القوات دون ما استشاره لمجلس الأمن أو الجمعية العامة ، وبعد ذلك أغلق الرئيس عبد الناصر مضائق تيران أمام كل الملاحه الاسرائيلية فخلق بذلك سببا للحرب ، ثم استعرض جيوشه في شوارع القاهرة أثناء تحركها الى سيناء وأعلن في السادس والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٧ أمام مؤتمر النقابات العربية أنه في هذه المرة سوف يصفي مشكلة فلسطين ، وبمعنى آخر سوف يدمر اسرائيل ، وأحاطت القوات العربية باسرائيل ووصل عددها الى ٢٥ ألف جندي ، وسيطرت على العالم العربي هستيريا جماعية وأخذ العالم ينظر في رعب عاجزا عن أن يفعل أي شيء . ومرة أخرى وجدنا مجلس الأمن يتناقش ويتجادل ولا يفعل شيئا ، ووجدنا قوات شريرة تشجع العرب على الهجوم على اسرائيل ، وكتبت خطابات وداع فسي الصحافة العالمية عن المجتمع المثالي والديمقراطي الذي كان يسمى يوما ما باسرائيل ، وسعد العالم العربي ووعده كل رجل وامرأة واطفل في اسرائيل بمصير رهيب . ان الهستيريا الجماعية سيطرت على العالم العربي بشكل لم يسبق له مثيل في وقت كانت فيه الجيوش العربية تحيط باسرائيل على استعداد لضربها ، وبكلماتهم لالقاء اليهود في البحر . ومرة أخرى حربنا ضد ظروف صعبة ، وفي خلال أسبوع فان القوات العربية المجتمعة هزمت وأن الأراضي التي تشرف على ادارتها اسرائيل الآن في الضفة الغربية وسيناء و غزة ومرتفعات الجولان سقطت في أيدي اسرائيل . اننا لم نعلن الحرب للغزو ولم نكن نخطط للحرب ، ونحن لم نسع ولا نسعى للأراضي ، ولا للتوسع . ان كل الدول العربية - في ذلك الوقت - مسجلة بياناتها ، ويمكن للأعضاء هنا أن

يقرأوها . ان الحرب التي فرضها العرب علينا وعلى أنفسهم ، أدت الى النتائج التي أسفرت عنها حرب ١٩٦٧ . ان الحديث عن العدوان الاسرائيلي ، كما فعلت وفود كثيرة هنا ، غير حقيقي وشهير ، ان الحديث عن العدوان الاسرائيلي هو تكرار لا كذوية عارية لا يمكن أن تصمد أمام الحقائق . ان كل الأعضاء هنا كانوا أفرادا بالغين وكبارا في عام ١٩٦٧ فأرجو منهم ألا يحاولوا التظاهر بأنهم لا يتذكرون ما حدث في عام ١٩٦٧ . ان أى وفد يحترم نفسه من أى مجموعة أو كتلة من الدول يدخل في عملية إعادة كتابة التاريخ المناقفة هذه انما يدين نفسه بكلماته .

بعد أقل من اسبوعين من انتهاء الأعمال العسكرية في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبالتحديد في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، عرضت حكومة اسرائيل أن تعيد صحراء سيناء كلها الى مصر ، ومرتفعات الجولان كلها الى سوريا ، في مقابل نزع سلاح هذه المناطق وعقد معاهدة سلام . لكن العرب نصحوها بغير ذلك ، وذلك وفقا لما قاله الرئيس السادات بناء على نصيحة المستشارين السوفييت ومرة أخرى لم يوافقوا على التفاوض أو الحل الوسط ، وجاء رد هم في شكل قرار الخرطوم " لا سلام مع اسرائيل ، لا مفاوضات مع اسرائيل ، لا اعتراف باسرائيل " .

وفي واحدة من توصياتها فان لجنة فلسطين تدعو الى انشاء " كيان فلسطيني مستقل " في المناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧ ترأسها منظمة التحرير الفلسطينية ، كما توصي اللجنة بأنه بعد أن تسيطر منظمة التحرير الفلسطينية على هذه الأراضي فان " الترتيبات الأخرى من أجل التنفيذ الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني " يجب القيام بها . وهكذا فان توصيات اللجنة للانسحاب الاسرائيلي لا تتوقف عند حدود ١٩٦٧ ، وانما تنطوي على تدبير مرحلي للدولة اليهودية حتى تختفي تماما . ومن هنا فان المنطقة " في فلسطين " والتي سوف يمارس فيها الفلسطينيون ما يسمى " بالحق " في الاستقلال الوطني متروكة دون تحديد ومفتوحة .

ومع ذلك وبينما تتمنى توصيات اللجنة أن تخفي النوايا الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية وراء ستار من الغموض المتعمد ، فان أولئك الذين يعرفون الدول العربية والأهداف السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ليست لديهم أية أوهام . ان هذه التوصيات وقد أملتتها منظمة التحرير الفلسطينية لا بد وأن تقرأ مع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي وبيانات قادتها .

ذلك أن ميثاقها الذي صيغ في عام ١٩٦٤ وعدل في عام ١٩٦٨ نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية تحدد فلسطين في المادتين ١ و ٢ ، فتتضمن المادة (١) على أن : " فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني " ، " أكرر " العربي " ، " وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي " " أكرر " العربي " ، وهكذا فإنه ليس هناك شك في أنه وفقا لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن العرب وحدهم هم الذين لهم حقوق وطنية في فلسطين التاريخية ، وطننا القديم ، والذي عاش فيه مجتمع يهودي طوال التاريخ ، أما المادة (٢) فتعطي فلسطين تعريفها الجغرافي " فلسطين بحدودها التي كانت لها أثناء الانتداب البريطاني وحدة اقليمية غير قابلة للتقسيم " ، ان فلسطين الواقعة تحت الانتداب كانت تغطي الأراضي التي هي اليوم ليست فقط اسراييل والأراضي التي تشرف على ادارتها وإنما أيضا يدخل في المملكة الاردنية الهاشمية ، وهكذا فإن أهداف منظمة التحرير الفلسطينية لا تغطي فقط المناطق التي تديرها في غزة والضفة الغربية وإنما أيضا اسراييل والأردن .

أما المادتان ٩ و ١٠ فتؤيدان استعمال الارهاب ، بل ان منظمة التحرير الفلسطينية قد أدت الى البؤس والقتل والاعتقالات في منطقة الشرق الأوسط ، وأدخلت الارهاب كشكل من اشكال المصالحات الدولية ، وكانت الاردن آخر ضحية لها أس فقدا .

ان الميثاق واضح في اهدافه ، وهكذا فإن المادة ١٥ تطالب " بالقضاء على الصهيونية في فلسطين " . أما المادة ١٩ فتعلن " أن دولة اسراييل باطالة ولاغية " .

ولو كان الازدراء الكامل للأمم المتحدة ، والا نكار الكامل لحق اسرائيل في الوجود ليس كافيا ، فان الميثاق ينكر بعد ذلك ما ورد في الانجيل والتوراة ، وأربعة آلاف سنة من الوجود الوطني اليهودى ذلك أنه ينفي في المادة ٢٠ وجود أية روابط تاريخية أو دينية للشعب اليهودى في الأرض المقدسة .

ويعد أن تحدثت تفصيلا عن أهم وثيقة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودستورها انجيلها ، برنامجها ، أود أن أتوقف هنا للحظة وأتوجه بسؤال الى أعضاء لجنة فلسطين ، بكل العدالة والانصاف والأمانة ، ألا تظنون أن تقريركم الذى تحدثت تفصيلا عن كل جانب من جوانب قضية فلسطين ، ألا تظنون أنه كان يجب أن ينطوى على اشارة - حتى ولو كانت غامضة - الى ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية هذا الذى يمكن أن يوصف فقط بعبارة واحدة هو أنه وثيقة نازية عنصرية ؟ ألا تعتقدون أن اشارة الى هذه الوثيقة كان يجب أن تدرج في توصيات هذه اللجنة ؟ .

ان تفسير هذا السهو واضح تماما . فبينما تيد وهذه التوصيات للوهلة الأولى مقترحة من جانب لجنة خاصة تابعة للجمعية العامة فانها - في واقع الأمر - اذا ما درست سجلات ومحاضر الاجتماعات - توصيات أملتتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تضم فقط المقترحات التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية أو وافقت عليها .

واذا أردتم فقارنوا بيانات منظمة التحرير الفلسطينية أمام اللجنة وستجدون أنها تضم هذه التوصيات . وعندما كان يتقدم أعضاء اللجنة أو المراقبون الذين هم دول أعضاء في الأمم المتحدة ، باقتراح لا يرضي منظمة التحرير الفلسطينية فانه لا يدرج في هذه التوصيات ، وعندما تضمن أول مشروع عبارة " الدولة الفلسطينية " بدلا من اللفظ الحالي " الكيان الفلسطيني " اعترضت منظمة التحرير الفلسطينية ، ومرة أخرى وافقت اللجنة .

كذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية اعترضت على استعمال لفظ " دولة " وأصرت بنجاح على أن اللفظ الذى يجب أن يستخدم يجب أن يكون " كيانا " حتى يكون منسجما تماما مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا يكون هناك خطراً لى اعتراف ، ولو ضمنى ، باسرائيل حتى في جزء من فلسطين .

وهكذا ، فان النقاط الثانية والثالثة والثامنة من برنامج العشر نقاط لمنظمة التحرير

الفلسطينية والذي اعتمد في حزيران / يونيه ١٩٧٤ يجب أن تقرأ مع توصيات اللجنة ، وخاصة ما ورد في الفقرتين ٧٢ هـ ، زمن التقرير ، آخذين في الاعتبار حقيقة أنه لم يرد في هذه التوصيات أي اعتراف بحق اسراييل في الوجود ، وأن تكون لها حدود آمنة ومعترف بها ولو مرة واحدة .

النقطة الثانية في برنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية تنص على ما يلي :

” ان منظمة التحرير الفلسطينية . . . سوف تنشئ سلطة الشعب الوطنية المستقلة

المقاتلة على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره . . . ”

وتقرر النقطة الثالثة :

” أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تناضل ضد أية خطة لا نشاء كيان فلسطيني

يكون ثمنه الاعتراف (باسراييل) والاتفاق (معها) ، أو الحدود الآمنة ، (و) نبذ الحق

الوطني . ”

وأخيرا فان النقطة الثامنة ، تشرح الفموض المتعمد في عبارة ” الترتيبات الأخرى ” وهي

تقرأ على النحو التالي :

” ان السلطة الوطنية الفلسطينية بعد انشائها سوف تناضل من أجل . . . استكمال

تحرير كل التراب الفلسطيني . . . ”

ولقد قلت من قبل تعريفهم ” للتراب الفلسطيني كله ” ، أي أن هذا لا يقتصر على الضفة الغربية وغزة ،

وانما أيضا اسراييل والأردن .

والواقع أن العبارة الفاضحة ” الترتيبات الأخرى ” تشير ليس فقط الى اسراييل وانما أيضا الى

دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة هي الأردن ، وكما سبق أن قلت فان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية

يعرّف مخططات هذه المنظمة ليس فقط من زاوية اسراييل ، وانما أيضا فيما يتعلق بالأردن ، وذلك

لأن المادة الثانية من الميثاق تشير الى فلسطين تحت الانتداب التي تشمل أيضا الأردن . وبالإضافة

الى ذلك فان النقطة رقم ٥ من البرنامج ذي النقاط العشر تقول :

” ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تناضل مع القوى الوطنية الأردنية من أجل

انشاء جبهة وطنية فلسطينية أردنية يكون هدفها انشاء حكومة ديمقراطية وطنية في الأردن ،

حكومة تكون متماسكة مع الكيان الفلسطيني الذي سوف ينشأ نتيجة للنضال . ”

تلك هي النقطة الخامسة في برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ذي النقاط العشر ، اذا ما كان زملائي الأردنيون قد أغفلوها .

وأكثر من ذلك صراحة ما قاله ياسر عرفات في رسالة الى مؤتمر الطلاب الأردنيين في بغداد في عام ١٩٧٤ :

” ان الأردن لنا وفلسطين لنا ، وسوف نبني كياننا الوطني على كل هذه الأرض بعد أن نكون قد حررناها من الوجود الصهيوني ” - أي اسراييل - ” والوجود الرجعي الخائن ” - والاشارة هنا الى الملك حسين .

هذا هو الوجه الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية والأهداف الفعلية وراء توصيات لجنة فلسطين ، ولست بحاجة الى القول ، ويشكل مخفف ، فان هذه العملية كلها لا تشرف اللجنة ولا أعضاءها .

وهناك أولئك الذين قد يقترحون شرحا سهلا يقول ، على أية حال فان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها ذا النقاط العشر ، وكذلك بيانات زعمائها ، مجرد كلمات ، والنوايا مختلفة . واذ كانت الكلمات لا تقنعكم مهما كان شرحها انظروا الى الأعمال ، انظروا الى الأردن في أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ ، وانظروا الى لبنان اليوم ، أمة تدمى حتى الموت ، وكل ذلك بسبب منظمة التحرير الفلسطينية .

ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أعلن أمام هذه الجمعية أن لديه ” حلما ” لفلسطين هو أن تكون دولة ديمقراطية وعلمانية تقودها بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية . فضلا عن ذلك ، وبعد هذا ، وفي حديث لصحيفة الايكونومست اللندنية قال :

” ان لنا في التجربة اللبنانية مثلا هاما يقترب مع الدولة المتعددة الأديان التي نحاول تحقيقها ” .

ان هذا الحلم لمنظمة التحرير الفلسطينية هو كابوس لبنان اليوم ، انظروا الى لبنان اليوم ، ه ألف قتيل ، ١٠٠ ألف جريح ، و مليون لاجيء هربوا من البلاد ومئات الألاف من الأسر اجتثت من قراها واضطرت الى ترك ديارها الى أماكن أكثر أمنا . ان الضرر هائل واقتصاد البلاد قد تم القضاء عليه ،

وباختصار فان لبنان يدمي . ان محاولة منظمة التحرير الفلسطينية للسيطرة على لبنان شئ صاخر وفضيحة في حد ذاتها ، ولكن عندما يقترن ذلك بأعمال قاسية للذبح والتدمير فان ذلك يتضاعف كثيرا .

ان ممثل لبنان قدم وصفا كاملا أمام هذه الجمعية منذ بضعة أسابيع مضت ، ولست بحاجة الى أن أقتبس مما قاله مرة أخرى ، ومع ذلك فان الصورة التي بدأت تبرز من التقارير الواردة من لبنان أكثر بؤسا وكآبة مما وصف . ان أسماء العديد من القرى والمدن اللبنانية أصبحت تقترن بالمذابح والأموال المرعبة والمآسي .

ان البيان الذي أدلى به الرئيس السابق للبنان ، الرئيس فرنجية عند تركه لمنصبه يبين الكثير عند ما يقول :

” ان الأسد قد استيقظ : والكويت قد استيقظ ، والاردن قد استيقظ قبل ذلك ، ولكننا استيقظنا متأخرين ، والآخرون ما يزالون نياما ” .

ان اسرائيل ليست نائمة ولا ننوى أن ننام . كما أن الضفة الغربية يقظة الآن . وتعرف تماما طابع القتل الذي تتسم به منظمة التحرير الفلسطينية . ان ادانة لمنظمة التحرير الفلسطينية تظلم في حديث مع الشيخ محمد على الحموري عمدة الخليل السابق وأحد القادة البارزين في الضفة الغربية الذي قال في ١٤ تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٧٦ منذ ثلاثة أسابيع فقط :

” ما دام هناك جهاز يسمى منظمة التحرير الفلسطينية يتصرف بالطريقة التي يتصرف بها فلن يكون هناك حل لقضية فلسطين ، وأظن أن الشعب العربي في الضفة الغربية يجب أن تكون لديه الشجاعة لكي يسلم بذلك ، ويعرف ما في مصلحته الحقيقية . ان هذا الشعب يجب أن يعطي السلطة للاردن لكي يتفاوض باسمه حتى يمكن بعد ذلك أن تتاح له الفرصة لتقرير المصير .

” ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تكون شجاعة وواقعية ، وتسلم بفشلها . ان هذه المنظمة يجب أن تتجه الى الاردن أو أية دولة عربية أخرى ، وتطلب منها أن تتفاوض باسم الفلسطينيين . ان منظمة التحرير الفلسطينية عاجزة عن التفاوض . ان منظمة التحرير الفلسطينية أثارت الدمار في الاردن وهي الآن تدمر لبنان . وسوف تفعل نفس الشيء هنا اذا ما اتحت لها الفرصة ” .

هذا ما قاله زعيم من الزعماء البارزين في الضفة الغربية .

منذ بداية اسرائيل كدولة حديثة في عام ١٩٤٨ فان هدفها السياسي كان تحقيق تسوية سلمية مع جيرانها العرب على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالحدود والولاية المتفق عليها ، والعلاقات العادية الدبلوماسية والتجارية والثقافية . وفي اعلان استقلالنا مدونا يد الصداقة للعالم العربي . ان الدول العربية من جانبها لم توافق مطلقا على التحرك في اتجاه

هذا النوع من التسوية لانها تنكر على اسراييل حقها في أن تكون أمة ، وعلى العكس من ذلك اغتنت كل فرصة لمحاولة القضاء على اسراييل كدولة .

ان لجنة العشرين المعنية بـفلسطين قد قدمت تقريرا يهدف الى ابعاد منطقتنا عن السلم ، متجاهلة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . تخيلوا ذلك . انها حتى لم تشر اليهما في تقريرها لان منظمة التحرير الفلسطينية اعترضت على ذلك ، متجاهلة حق اسراييل ، وانه لا يمكن فرض حل على اسراييل ، ومتجاهلة أيضا مركزية عملية المفاوضات في حل أى نزاع . فاذا كانت هناك ذرة من الشك في عقل أى شخص فيما يتعلق بافكار العرب فاني سأحيلكم الى صحيفة الجمهورية التي تشرف عليها الحكومة المصرية ، في عددها الصادر في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

” . . . تقرير للجنة الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني تضمن توصيات هامة . وأبرزها توصية تشير الى انشاء دولة لفلسطين ، ومعنى ذلك في الواقع انكار وجود اسراييل ، وهي فكرة أخذ انصارها يزدادون يوما بعد يوم ” .

كان هذا بيانا في جريدة مصرية رسمية . فما من عجب ان أن توضح حكومة اسراييل انها ليست لديها اى شيء تفعله مع ما تسمى لجنة فلسطين وانها رفضت توصياتها قاطعا . ان اسراييل لم تفكر بتاتا في الانتحار الوطاني كالتزام دولي . وقد آن الوقت لكي تدركوا ذلك .

ان مأساة الشرق الأوسط يزيدها تعقيدا ان كل شخص يتطلع لحلول سهلة لمشكلات صعبة . ان التحليل السطحي لمعظم تلك الحلول ، مثل التوصيات التي تعرض علينا ، يدل على وجود درجة مقلقة من الجهل لما يحدث في منطقتنا ، ذلك لان المشكلات معقدة الى حد يجعل من الصعب على أية صيغة مهما كانت حسنة المعنى ان تأتي بحل فوري لها . لقد أضفى طابع شبه مقدس ، روحاني على حدود ١٩٦٧ ويقال لنا اننا اذا انسحبنا الى تلك الحدود فستحل كافة المشكلات .

اني أكرر - لانني لا أدري كم مرة قلت ذلك من قبل - انه خلال ١٩ عاما كنا نجلس خلف تلك الحدود ولم تكن هناك أية حركة ، من جانب الحكومات العربية ، طوال تلك الفترة الطويلة تجاه التفاوض أو التسوية أو السلم .

ان موقف حكومة اسراييل بشأن مسألة الحدود والأراضي قد أوضحناه على نحو كاف عبر الأعوام

وقلنا ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يجب ان يكون أساسا للتفاوض بشأن هذا الموضوع والمشكلات الأخرى ، وان ذلك يتطلب اقامة حدود آمنة معترف بها . ونحن لا نقبل بالطبع الحجج التي ذكرها الكثيرون فيما يتعلق بحدود ١٩٦٧ ولكنني في موضوع له أهميته ودون أن أصدر أى حكم مسبق عن موقف اسراييل المحدد في هذا الصدد ، أود أن أوجه اهتمام السادة الأعضاء هنا الى انه ليس هناك أى وفد أو أية حكومة عربية سجلت ان خطوط ١٩٦٧ سوف يعترف بها كحدود نهائية للسلام مع اسراييل . أقول ذلك دون إصدار أى حكم مسبق على موقف اسراييل الواضح والنهائي ازاء هذه المشكلة . لقد أردت ان أوضح ذلك فقط بالنسبة للوفود التي لديها نية حسنة والتي لديها نية أقل حسنا ، والذين يتكلمون عن حدود ما قبل حزيران /يونيه ١٩٦٧ بصفتها حلا لمشكلة الشرق الأوسط كلها .

لقد انتقدنا هنا بسبب سياسة اقامة المستوطنات ، ولكن لعلكم لم تنسوا ان الدول العربية تقول ان هناك حالة حرب قائمة مع اسراييل . وبالرغم من ذلك فعندما نتخذ خطوات مثل هذه لكسي نؤمن امنا فان ذلك يعتبر شيئا يأسفون له . لماذا : وطالما كان جيراننا يقولون ان حالة الحرب قائمة ، أليس من حقنا ان نتخذ كافة الاجراءات لحماية شعبنا ؛ ان كل حكومة لديها التزامات من هذا القبيل لاتخاذ مثل هذه الخطوات .

فالى متى ننتظر قبل أن يجلس العرب الى مائدة المفاوضات ؛ انني أكرر انه لمدة ١٩ عاما جلسنا خلف حدود ١٩٦٧ ، وخلال ١٩ عاما لم ننشئ أية مستوطنات في الضفة الغربية أو أى مكان آخر في الاقاليم التي نديرها . فهل ناقش جيراننا العرب موضوع السلام ؛ لقد انتظرنا المفاوضات سنين طويلة . ولكن الى متى سوف ننتظر ؛ يجب ان نوضح الأمر تماما . انه دون المفاوضات المباشرة القائمة على الاعتراف المشترك والاحترام المتبادل والتي تتم على طريق يتسم بالحضارة ، لن يكون هناك أى تقدم نحو التسوية . ولا يمكن أن نتوقع ان الوقت لا يتحرك أو ان نجهل مستلزمات امننا بينما ينتظر العالم ان هذا القائد العربي او ذاك سوف يفتح باب المفاوضات بدلا من ارسال مندوب له هنا لكي يدخل في حديث يعد سبابا .

انني لا أريد ان أدين بأى اعتذار لأى شخص لوجود دولتنا وسيادتنا الوطنية التي كرستها خلال . . . عام من التجربة المستمرة ، الوطنية والدينية والسياسية والاجتماعية على نحو لم تعرفه أية أمة أخرى .

لقد سميت باعظم تجربتها عرفها التاريخ ، كما ورد ذلك في الكتاب المقدس .
اننا لم نفكر على الاطلاق ان المشكلات موجودة ولقد حاولنا التفاوض لحلها . اننا ننظر
للمشكلات التي نواجهها ولا نعتبرها سهلة أو تقوم على الشعارات. بل هي مشكلات تعني شعب اسرائيل
باسره . وهو يهتف بها لاننا البلد الحر الوحيد في المنطقة ، والذي اقترحت فيه عدة حلول متنوعة
في مناقشات عامة .

كما ان السكان العرب الذين يعيشون معنا هم السكان الوحيدون في الشرق الاوسط ، الذين
لهم الحرية في مناقشة هذا الموضوع ، وان يختلفوا معنا ، وان يقترحوا حولا مختلفة . ان هذه
المشكلة تؤثر على وجودنا نفسه ، ونحن لا ننظر اليها باعتبارها شيئا سهلا او سطحيا ، كما تتسم بها
نظرة عدة وفود في هذه القاعة .

ولكن هناك . نقطة واحدة ، ليست هناك أية مناقشة أو جدال في اسرائيل بشأنها وهي انه
ليس هناك حل بديل للمفاوضات المباشرة مع جيراننا من الدول من اجل التوصل الى سلام حقيقي .
وما تزال اسرائيل ملتزمة بالحاجة الى التحرك في اتجاه حل شامل للصراع على اساس
القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي المحفل الذي انشيء لهذا الغرض ، ونقصد به مؤتمر
جنيف للسلام ، بمكوناته الاصلية ، أو في أى محفل آخر توافق عليه الدول الاطراف في الصراع . ان
اسرائيل ملتزمة ايضا بحل يأخذ في الاعتبار قضية الكيان الفلسطيني ، وكما اعلن نائب وزير خارجيتنا
ووزير خارجيتنا السيد ايجال الون أمام الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ :

” . . . من الواضح تماما ان السلم الحقيقي في الشرق الاوسط يجب ان ينطوي

على حل عادل وبناء لمشكلة عرب فلسطين . وان اسرائيل تفهم تماما هذه المشكلة ربما اكثر
من اولئك الذين يتحدثون بحرية عنها . ولسنا بحاجة الى من يقنعنا بضرورة حلها بشكل
سلمي ، وبشكل كريم بل اننا نصر على ان يتم ذلك ” . (A/PV.2368,P.26)

ان الحقيقة هي ان من بين ٢٨ مليون عربي فلسطيني فان اكثر من ١٧ مليون فلسطيني ،
من بينهم . . . ٦٥٠ فلسطيني في الضفة الغربية ، هم مواطنون في المملكة الاردنية ولديهم
جوازات سفر اردنية ، بينما نصف مليون منهم مواطنون اسرائيليون ولديهم جوازات سفر اسرائيلية .
ان حوالي ٨٠ في المائة ان من عرب فلسطين هم مواطنون لدولتين الاردن واسرائيل .

وفضلا عن ذلك ، فان ٨٠ في المائة من اراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب هسي المملكة الاردنية الهاشمية هذه الحقائق وحدها ، فضلا عن حقائق اخرى كثيرة تجعلنا نكرر ايمان حكومة اسراييل بان الحل النهائي لمشكلة عرب فلسطين ، يجب ان تكمن في سباق اتفاق السلم بين اسراييل والاردن .

اخيرا ، لقد لاحظت بيان السيد ممثل الاردن امس والقائل بان امامنا اختيار للسلم الحقيقي ، والاحظ باهتمام التغيير في النعمة ، وفي جوهر ملاحظاته التي القاها هنا ، وانتانتانها عن الامارات منذ بضع سنوات امام الشعب الاردني الفلسطيني في تليفزيون الاردن ، عندما ادلى بملاحظات دعت ، في واقع الامر ، الى تدمير اسراييل .

ويؤسفني انه ليس موجودا هنا في القاعة ، ولكنني على ثقة من انه سوف يسمع عن ملاحظاتي . انني على استعداد هنا والان ، ياسيد السفير ، اني انضم اليك في كلماتك التي تقول فيها :

” . . . لكي نخلص انفسنا من الصراعات والمآسي ومعاناة العقود القليلة الماضية ، فاني افكر في نظام جديد في اطار سلم حقيقي نجد فيه ان الجرار قد حل محل الدبابة كاسلوب حياة واسلوب تفكير ” . (A/31/PV.69, P.32)

اتفق معك ، ياسيد السفير ، لو ان

” قرارنا يجب ان يكون اختيار من اجل السلم ، فيجب الا نضيع بلا ضرورة وقتا اخر لكثير من الضوضاء عن امور لا صلة لها بهذا الموضوع ” . (المرجع نفسه)

انني اعلن هنا والان ، انني على استعداد لالتقاء بك ، ويبدو ممدودة لكي ابحت معك كيف يمكن ان نصل الى شروط وظروف نظام جديد في اطار سلم حقيقي . وانني على استعداد للالتقاء بك وبدء مناقشات بروح بناءة وبروح توفيق وسلم ، سلم حقيقي - صلح باللغة العربية - في اي وقت وفي اي مكان .

فلنتحرك انا وانت كخطوة اولى بطريقتنا المحدودة والصغيرة ، ولنبتعد بانفسنا عن المناقشات المجدبة ، والتي لا معنى فيها في هذه الهيئة . ونتخذ الخطوات الاولى في اتجاه منهج بناءة يقوم على اساس الاحترام المتبادل ، والاعتراف بالمتبادل حتي يمكن لشعبينا وثقافتينا في النهاية ان تنضم معا لاعادة عظمة مدنيتنا السامية المشتركة .

انني اعلن رسميا امام هذه الجمعية الموقرة ، انني على استعداد لا تخاذ هذه الخطوة الان ،
.. حتى اثناء نزولي من على هذه المنصة .

السيد باولاك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : بينما تبحث قضية فلسطين في هذه
الجلسة العامة للجمعية العامة ، فاننا ندرك تماما ان قليلا من المشكلات ، اخذت من جهد الامم
المتحدة اكثر مما اخذته تلك القضية ، والقليل من المشكلات كان له نفس الابعاد الكبيرة التي
لقضية فلسطين ، وظلت دون حل . ان قضية مصير شعب فلسطين بحثتها الامم المتحدة منذ اكثر
من ربع قرن حتي الان . وبالرغم من ذلك فاند للمرة الثالثة في هذه القاعة تتاح لنا الفرصة لكي نستمع
الى احد كبار ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ان كلمة
السيد فاروق قدومي التي القاها في بداية النقاش قد هزت مشاعرنا جميعا بسبب مأساة الفلسطينيين
الذين اجبروا على ان يعيشوا حياة يائسة ، وان يلقي بهم كلاجئين وهذا وضع لا يمكن تحمله بصمد
الان .

ان مناقشتنا اصبحت اكثر غني في مادتها ، لاننا تسلمنا تقرير اللجنة المعنية بارساء
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة (A/31/35) . وارىد ان اعرب عن امتناننا
لرئيس اللجنة السفير فال من السنغال والمقرر غاوسي من مالطة وغيرهم من اعضاء اللجنة لتلك الوثيقة
الشاملة المتوازنة . ان بحث الجمعية العامة لهذا التقرير في رأى وفد بولندا يفيد مرحلة جديدة
هامية في المناقشة الكاملة لقضية فلسطين .

ان وفد بولندا قد درس هذا التقرير باهتمام وتقدير كبيرين ، ويعطينا هذا التقرير فهما
اعمق وواضح للمشكلة ككل ، ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بما ورد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦
(د - ٣٠) في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ . لقد اوضح هذا القرار بدقة حقوق شعب
فلسطين وإعتراف بحقه في تقرير المصير دون اى تدخل خارجي وحقه في السيادة الوطنية .

وفي تقريرها المبني على ذلك القرار، أوضحت اللجنة ما يلي :

" لا يمكن أن يكون هناك حل لقضية الشرق الأوسط اذا لم تراعى ، تماما ، التطلعات

المشروعة لشعب فلسطين على نحو كامل" (S/12090,Para.59)

كما أشار الى :

" ان الممارسة الكاملة لهذا الحق سوف تسهم على نحو حاسم في التوصل الى حل

نهائي شامل لأزمة الشرق الأوسط" (ibid,Para.60)

والواقع ، أن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ اجراءات ملائمة لتمكين الفلسطينيين من أن يمارسوا في دولتهم حقوقهم المشروعة ، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والحق في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم . ومن ثم ، فان أعمال اللجنة ، التي أنشئت في الدورة الثلاثين ، جديدة بالثناء ، وهي تسهم خير مساهمة في القضية الفلسطينية .

ان المناقشات في هذه القاعة ، بمساهمة القادة المرموقين لشعب فلسطين ، قد أثبتت أن مشكلة فلسطين لا يجب أن ينظر اليها من جوانبها الانسانية فقط ، باعتبارها مجرد قضية لاجئين ، بل هي في الواقع مشكلة سياسية عميقة يجب أن تبحث وتحل عن طريق عملية سياسية .

ان طبيعة القضية قد اتضحت خلال المناقشة بشأن بنود مثل البند المخصص لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وبنود الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على الحقوق الانسانية لسكان الأراضي المحتلة . وقد قدمت لنا معلومات حديثة عن البؤس المستمر وعن مأساة شعب فلسطين . فلا المجتمع الدولي ولا أي شخص يمكنه أن يظل دون أي اكتراث لمأساة شعب فلسطين .

ومع ذلك ، فان الشفقة وحب الانسانية والبر ، كما أشارت الى ذلك كافة الوثائق ، لا يمكن أن تقربنا من حل القضية ، ولا من ممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الانسانية والسياسية ، بل أن وسيلة حل المشكلة هي بمعالجة نتائجها السياسية . وتستطيع الأمم المتحدة أن تسهم الى حد كبير في تحقيق هذا الهدف .

ولكن ، في هذا السياق ، من المؤسف أن مجلس الأمن ، بسبب حق النقض الذي مارسه أحد أعضائه الدائمين ، لم يستطع أن يحرز أي تقدم بشأن المشكلة بعد المناقشة العامة فـي

هزيران / يونيه ١٩٧٦ حول تقرير اللجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة (S/12090) .

ان وفد بولندا ، يشارك اللجنة في النتيجة الرئيسية التي توصلت اليها ، وهي :

” أنه لا يمكن التفكير في أى حل لقضية الشرق الأوسط دون أن تراعي تماماً

التطلعات المشروعة لشعب فلسطين على نحو كامل ” (idid. Para. 59) .

ونريد أن نؤكد ، مرة أخرى ، أن العقبة الرئيسية لتنفيذ تلك التطلعات وتحقيقها هي سياسة اسرائيل . ان الاحتلال المستمر للأراضي العربية من قبل اسرائيل ورفضها العنيد الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧ ، وعدم مراعاتها لحقوق الفلسطينيين ، تشكل العقبة الرئيسية لكل تقدم نحو حل قضية فلسطين .

والأكثر من ذلك ، أن اسرائيل وهلفاءها ممن يحمونها يستمرون في تغذية الخلافات بين

الدول العربية ويوجهون القوى العربية الرجعية ضد الفلسطينيين وحركة المقاومة الفلسطينية ، وتلك الحركة التي تعتبر من أهم القوى التقدمية المعارضة للاستعمار في العالم العربي . ونحن نشهد ذلك النوع من المؤامرة بأحداثها المأساوية في لبنان .

ان بولندا مقتنعة بأن الاتفاق لوقف الأعمال العدائية في لبنان ، وتسوية الأوضاع وجعلها

عادية في هذا البلد شيء قد تم . ونحن سعداء لذلك ، ونعتقد أن التسوية التي تم التوصل اليها لن تضر بالشعب الفلسطيني وحركة مقاومته الباسلة ، الموجهة ضد المعتدى الاسرائيلي .

ان القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) للجمعية العامة قد اعترف بحق الشعب الفلسطيني في

الاستقلال والسيادة . ان الممارسة الصحيحة لهذا الحق تتطلب انشاء دولة فلسطينية مستقلة لتمكين الفلسطينيين :

” من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي أبعدوا عنها ورحلوا منها ” [القرار

٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، فقره ٢ (ب)]

وفي ضوء هذا القرار وتقرير اللجنة ، فان الجمعية العامة يجب أن تتخذ الاجراءات

الملائمة لكي تمنع اقامة أية مستوطنات اسرائيلية اخرى في الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، وان تزيل المستوطنات القائمة وأن تجعل اسرائيل تتوقف عن ادخال أية تغييرات

ديمغرافية في تلك الأراضي ، وأن تحصر على إعادة كافة الممتلكات العربية الى أصحابها كاملة في تلك الأراضي المحتلة .

وعند ما ننظر للمشكلة ، فاننا ندرك الصلة الوثيقة بين قضية فلسطين وبين مشكلة الشرق الأوسط . ومن ثم فلا يمكن حل قضية دون الأخرى .

ان وزير خارجية بولندا ، السيد ستيفان اولزوسكي قال ، في هذا الصدد ، أثناء المناقشة العامة للدورة الحالية :

” ان التطورات في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مأساة لبنان تشكل تهديداً للسلم . ان الوسيلة الوحيدة الفعالة لتسوية المشكلة تتمثل في إعادة كافة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في سنة ١٩٦٧ الى الدول العربية ، وأن يتم التوصل الى تسوية سياسية شاملة تأخذ في الاعتبار ، كما يجب ، مصالح وحقوق كافة الدول والشعوب في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل . وكذلك حق الشعب الفلسطيني في دولته الخاصة به .”

(A/31/PV.5.PP.22-23)

ان بولندا ليست لديها أي شك في أن الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يشكل محفلاً ملائماً لتسوية سياسية شاملة هو مؤتمر جنيف للسلام ، بشأن الشرق الأوسط . وجنبا الى جنب ، مع البلاد الاشتراكية الأخرى ، فان بولندا ترى أن اقتراح الاتحاد السوفياتي لاعادة عقد مؤتمر جنيف قد أتى في حينه . والواقع أن الاقتراح قد لقي حتى الآن تأييداً من عدد كبير من الدول .

ومن المنطقي أن هذه المفاوضات متعددة الأطراف يمكن أن تحقق النتائج المنشودة اذا ما اشتركت فيها كافة الأطراف المعنية ، حتى تسهم في هذا الجهد المشترك . وهكذا ، فان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر شيء ضروري .

وختاماً ، فاني أود أن أؤكد أن قضية فلسطين ، عن طريق علاقتها الوثيقة بقضية الشرق الأوسط والتي لا يمكن أن تتجزأ ، ما تزال مصدراً لتوتر دولي خطير ، لا يقتصر أثره على منطقة الشرق الأوسط وحدها ، بل أن له نتائجه السلبية على نطاق أوسع من النطاق الجغرافي وحده . ان ازالة أسباب التوتر سوف تقدم مساهمة بارزة في العلاقات الدولية لتحسين جو الانفراج والتعاون ، مما سيكون له أثره العملي على كافة مجالات الحياة الدولية .

A/31/PV.70

48-50

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان حل قضية فلسطين يتسم بأهمية كبرى ليس فقط بالنسبة لشعب فلسطين العربي ، بل أيضاً بالنسبة لمصير السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

ان استحالة اقامة سلم حقيقي في الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية ، أمر قد سلم به الجميع ، لأن كل سلم دائم يجب أن يكون عادلاً . وان هذا يعني أن مثل هذا السلم يتطلب كشرط أساسي ازالة الأوضاع المصطنعة غير الطبيعية التي يوجد فيها شعب فلسطين الذي يتكون من ثلاثة ملايين نسمة . وهو يعيش ظروفاً عانى منها منذ ثلاثين عاماً محروماً من حقه في تقرير المصير . والذي اضطرت أن يعيش كشعب مفترق .

ان الحوادث الأخيرة في الشرق الأوسط تؤكد أن مشكلة فلسطين هي مشكلة سياسية خطيرة ولا يمكن أن يشك أحد في أن هذه المشكلة لا يمكن أن تبحث من زاوية واحدة فقط كمشكلة لاجئين . ان هذه النظرة لا يمكن أن نأخذ بها وان الحوادث الأخيرة التي وقعت تدل بوضوح على أن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً ، باستثناء إسرائيل وحمايتها ، تقرّ بحقوق شعب فلسطين العربي غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به .

ان قرار الجمعية العامة ٣٦٣٦ (د - ٢٩) والذي يتسم بأهمية كبرى من حيث الأساس ، قد أكدت فيه الجمعية العامة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي كما أكدت حقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة . كما أكد هذا القرار أيضاً حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم . وفي هذا القرار ورد نص يتسم بأهمية كبرى ، من ناحية المبدأ ، فقد تم التأكيد فيه على أن الشعب الفلسطيني هو عنصر أساسي ، أو طرف أساسي في اقامة أي سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط . وان هذا الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة قد تبلور في القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) الذي دعا فيه منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، بأن تشارك في كافة الجهود الدولية التي تبحث قضية فلسطين ، على قدم المساواة مع كافة الأطراف المشاركة الأخرى على أساس القرار ٣٦٣٦ (د - ٢٩) . وهذا يعني ، أنه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحلها وفيما يتعلق بمصير شعب فلسطين ، كان نقطة تحول حاسمة .

ان الجمعية العامة قد أكدت بوضوح أن قضية فلسطين هي قضية سياسية رئيسية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط . وانه دون الفلسطينيين ، ودون منظمة التحرير الفلسطينية ، فان هذه التسوية سوف تكون في حكم المستحيل .

واننا نستخلص ذلك أيضا من أعمال مجلس الأمن هذا العام . ففي كانون الثاني /يناير من هذا العام وفقا للقرار ٣٨١ (١٩٧٥) بحث المجلس رسميا قضية فلسطين بصفتها جزءا لا يتجزأ من الحالة في الشرق الأوسط ككل ، كما بحث مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين . أما العامل الثاني في أعمال مجلس الأمن هذا العام فهو أنه قد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف معني مباشرة بقضية الشرق الأوسط . ومن ثم ، فقد اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في خمس دورات متتالية لمجلس الأمن هذا العام ، وهي في الواقع دورات خصصت لقضية الشرق الأوسط .

وأخيرا فان العامل الثالث الجديد ، هو أن مجلس الأمن قد بدأ يدرس جوهر المشكلة الفلسطينية . ففي حزيران /يونيه بحث مجلس الأمن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقد عرضت هذه الوثيقة على المجلس . ووفقا للقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الصادر عن الجمعية العامة . وحتى رغم أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد صوت ضد المشروع، فان بحث هذا الموضوع يتسم بأهمية كبرى رغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا ايجابيا بشأن توصيات تلك اللجنة . والواقع ، أن حل قضية الشرق الأوسط بما في ذلك الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، لم يعرفه حتى الآن الا الموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل وحمايتها في هذا الصدد .

وان سياسة اسرائيل الخاطئة والقصيرة النظر التي تؤيدها حفنة من يحمونها ، قد اتضحت معالمها الحقيقية . اننا لا يمكن أن نقر لطرف بحقه في الوجود ، وفي نفس الوقت ننكر هذا الحق على شعب آخر مجاور . اننا لا يمكن أن نضمن أمن طرف ما على حساب ضم أراضي الدول المجاورة . كما أن اسرائيل لا يمكن أن تتجنب ضرورة سحب قواتها من كافة الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . كما أنها أيضا لا يمكن أن تتهرب من الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، هذه عناصر ضرورية لتسوية القضية اذا كانت اسرائيل تريد حقا السلم في الشرق الأوسط .

ومن هذه الناحية ، فان من يحاولون أن يتجاهلوا وجود شعب فلسطين العربي ، ووجود منظمة التحرير الفلسطينية ، انما هم في الواقع يبنون قصورا على الرمال ، وتلك أضغاث أحلام . وفي الواقع ، ان موقف الاتحاد السوفياتي ازاء مشكلة فلسطين ، كما هو الحال بالنسبة لكافة القضايا المعقدة المتعلقة بالتوصل الى تسوية في الشرق الأوسط هو موقف يستند على المبادئ التي دافعنا عنها دائما . فنحن نهتم باستمرار بالتوصل الى تسوية لقضية الشرق الأوسط . وفي المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ركزنا على ضرورة قيام الدول المحبة للسلام ببذل الجهود لازالة بؤر الحرب القائمة ، وضرورة التوصل الى تسوية عادلة دائمة لقضية الشرق الأوسط .

ان هذه المهمة قد اتسمت بطابع له قيمته الراهنة الكبرى . والواقع ان السيد بريجينيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قد قدم تقييما للموقف في الشرق الاوسط في تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي حيث صرح في هذا الصدد بما يلي :

” لا يوجد في هذا الوقت حرب في الشرق الاوسط ، ولكن ليس هناك سلام في الوقت

نفسه ، وليس هناك هدوء . ومن يستطيع ان يؤكد ان الحرب لن تندلع . . ؟ وان وميض النار لن يكون له ضرر . . ؟ ان هذا الخطر موجود طالما بقيت القوات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي تحتلها ، وطالما رفضت اسرائيل الاعتراف بالحقوق المشروعة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في بؤس والذين طردوا من ديارهم . ان الشعب الفلسطيني العربي ان لم يتمكن من انشاء دولته فان هذا الخطر سيظل قائما . ”

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة الكفاح المشروع لشعب فلسطين من اجل تحقيق وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . اننا نؤيد ايضا حركة المقاومة الفلسطينية ونساعدها لانها من طليعة حركات التحرير للشعوب العربية .

ووردنا فاننا نلاحظ بارتياح التضامن الدائم الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي لكفاح الشعب العربي الفلسطيني والذي يلقي امتنانا من قادة هذا الشعب . لقد اعلن السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في كلمة له في صحيفة البرافدا في ٥ ايار/مايو ١٩٧٦ ما يلي :

” اننا نصرح عن امتناننا الكبير للاتحاد السوفياتي الصديق للمساعدة والمعونة اللتين

يقدمهما لنا ، ان هذا التضامن - دون شك - سوف يشجع على نجاحات ابعد مدى للقضية المشروعة للثورة الفلسطينية ولحركة التحرر الوطنية العربية ” .

ان الاتحاد السوفياتي يطالب بحل قضية فلسطين على أساس تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني العربي بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في انشاء دولة له . ان هذا القرار يجب ان يتحقق في نطاق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، وذلك على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان ١٩٦٧ ، وعلى أساس ضمانات دولية للأمن ، ووجود حدود آمنة لكافة الدول وحقها في الوجود المستقل وكذلك في النمو .

ان الجهاز الدولي الذي يسمح باعداد الاتفاقات الملائمة يتمثل في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط . ان الاتحاد السوفياتي يطالب باستئناف اجتماعات هذا المؤتمر بمشاركة كافة الاطراف المعنية مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان ممثل اسرائيل الذي تكلم هنا قد حاول ان يشوه معالم سياسة الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط ، وحاول ان يثبت - على حد زعمه - ان سياستنا قد تغيرت كلا . ان سياسة اسرائيل هي التي تغيرت ، وان جوهر هذه التغييرات هو ان اسرائيل قد سلكت طريق العدوان المستمر على الشعوب والدول العربية .

ان الاتحاد السوفياتي لم يشك اطلاقا في حق اسرائيل في الوجود . وفي الكلمة التي القاها في الدورة الاستثنائية الخامسة للجمعية العامة في عام ١٩٦٧ قال السيد كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، ان الاتحاد السوفياتي ليس ضد اسرائيل ، ولكنه ضد سياسة العدوان التي تنتهجها تلك الدولة . ان موقفنا من ناحية المبدأ ما يزال كما هو اليوم .

فاذا كان حكام اسرائيل لا يريدون ان يظلوا في سياستهم العمياء ، فان عليهم ان ينظروا الى الاختبارات الحقيقية التي تواجهها اسرائيل حاليا لحل القضية أو لتطورها . وهي كما يلي :

الاختيار الاول ، لنفترض ان اسرائيل - وفقا لقرارات الأمم المتحدة - سوف تسحب قواتها من كافة الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وانها سوف تتوقف عن معارضتها لممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فاذا افترضنا انه سيتم ذلك فاننا يمكننا ان نتوقع ضمانات دولية لا من اسرائيل ، وان اسرائيل سوف تتلقى هذه الضمانات لو قامت بذلك .

اما الاختيار الثاني الممكن فهو انه اذا لم تقبل اسرائيل ذلك بحرية ، فعندئذ ، سوف تجبر اسرائيل على سحب قواتها من الاراضي العربية . وعلى اية حال ، وستظل تواجه اسرائيل بانشاء دولة فلسطين وهذا امر لا مفر منه . لكن في هذه الحالة فان اسرائيل لن تتلقى اية ضمانات دولية ، وعليها تقع تبعات تطور الاحداث على هذا النحو . تلك هي مسؤولية قادة اسرائيل الذين يريدون تهورا سياسيا اليوم لا مثيل له ، بل وعدم الشعور بالمسؤولية السياسية .

اما فيما يتعلق باهتمام الاتحاد السوفياتي ، فانه كان ينادي دائما بمبدأ التسوية السياسية

لقضية الشرق الاوسط ، تسوية تتفق مع مصالح الشعوب العربية التي وقعت ضحية للعدوان ، تسوية تتفق ومصالح الشعب العربي الفلسطيني ، ومع مصالح اسرائيل نفسها .

ان ضرورة التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط تقوم على اساس المبادئ التي اشرنا اليها ، الامر الذي يحظى بتأييد كافة القوى الديمقراطية والتقدمية ، وكافة الدول المحبسة للسلام ، وفوق كل ذلك ، وايضا الدول الاشتراكية والدول غير المنحازة .

ان هذه المهمة قد اتسمت بطابع له قيمته الراهنة الكبرى . والواقع ان السيد بريجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قد قدم في تقريره عن الموقف

وتنعكس هذه المبادئ في الوثيقة المعنونة " من أجل السلام والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا " التي تمت الموافقة عليها بالاجماع اثناء مؤتمر الحزاب الشيوعية لاوروبا الذي انعقد في برلين في حزيران / يونيه من هذا العام . وان هذه المبادئ قد وردت أيضا في الاعلان السياسي للمؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة الذي انعقد في كولومبو وعدد ها ٨٦ ومن بين ما ورد فيه مايلي :

" . . . ان السلام الدائم العادل في الشرق الأوسط لا يمكن ان يقوم الا على أساس حل مشكلة فلسطين ، التي هي السبب الرئيسي للنزاع في هذه المنطقة ، ووفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين " .
(A/31/197,P.33)

ان ضرورة بذل الجهود الحاسمة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط تتسم باهمية عاجلة ملحة نظرا للطابع المتفجر للاوضاع هناك . والواقع ان التوتر يزداد يوما بعد يوم ، ويتفاقم بسبب تزايد تسلح اسرائيل وسياستها العنيفة التي تحتل بها الاراضي العربية . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب عليها أن تقدم مساهمة في تشجيع التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط ككل ، وفي حل قضية فلسطين بصفة خاصة . ان وفد بلادى على يقين ان التقرير الكامل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي عرض على الجمعية العامة يتضمن احكاما بناءة ، سوف يسمح تنفيذها بحل القضية الرئيسية الخاصة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط . وان وفد الاتحاد السوفياتي يؤيد التوصيات التي وردت في الجزء الثاني من تقرير اللجنة ، والواقع انها تشكل ، في رأينا ، برنامجا عمليا لتنفيذ القرارات الاساسية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين . ان الجمعية العامة يجب ان تؤكد تلك التوصيات وأن تتخذ الاجراءات الفعالة لتنفيذها .

وكما اعلن رئيس وفد منظمة تحرير فلسطين السيد فاروق قدومي عندما تكلم في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، فان المبادئ التي وافقت عليها اللجنة هي على حد قوله :

" هي العنصر الاساسي اللازم لحل قضية فلسطين ولإقامة السلام في الشرق

الوسط " . (A/31/PV.66,P.37-40)

(السيد افينيكوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وأحد هذه المبادئ الأساسية التي قدمتها هذه اللجنة ، وأشار إليها السيد قدومي في بيانه ، هو المبدأ الخاص باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في كل الجهود والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط . ويرى الوفد السوفياتي أنه من الضروري بصفة خاصة ، تأكيد هذا المبدأ واعطائه شكلا محددا في ظل الظروف الراهنة . ولا يقتصر الأمر على تعزيز موقف منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، بل وأيضا في سير الأحداث في الشرق الأوسط الذي يوضح بجلاء ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل والقائد للشعب الفلسطيني ، وهي التي تقود نضال هذا الشعب العادل من أجل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وان حركة المقاومة الفلسطينية تنمو وتزداد نضجا ولقد تحولت الى عامل عضوي من عوامل المواقف السياسية والمواقف الأخرى في الشرق الأوسط .

وفي الفترة الأخيرة فان منظمة التحرير الفلسطينية قد اصبحت لها العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ، واصبحت كذلك منذ فترة عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز . وفي المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز في كولومبو فان منظمة التحرير الفلسطينية انتخبت في مكتب التنسيق للدول غير المنحازة . ان تسوية سياسة عامة في الشرق الأوسط يمكن تحقيقها على اساس المشاركة الكاملة لممثلي الشعب الفلسطيني في مثل هذه التسوية . ان ممثلي هذا الشعب الموجودين في وفد منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يشاركوا وعلى قدم المساواة في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية في الشرق الأوسط في مؤتمر جنيف . ان مؤتمر جنيف بغير اشتراك من جانب الفلسطينيين كما أعلن السيد غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في خطابه بتاريخ ١٢ شباط / فبراير من هذه السنة والموجه الى الأمين العام للأمم المتحدة :

" لن يكون محفلا لمفاوضات جادة وانما تمويه يهدف الى خلق ما يشبه المفاوضات ."

(A/31/53, annex F.2)

ان البيان السوفياتي اليوغوسلافي الصادر بالأمر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر في بلغراد ، جاء فيه ان السيد بريجنيف ورئيس الحزب الشيوعي اليوغوسلافي الرئيس تيتو اي ان الطرفين دعيا الى استئناف مفاوضات جنيف الخاصة بالشرق الأوسط باشتراك كل الاطراف المعنية مباشرة . وهنأ

ان الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا دعيا الى ان منظمة التحرير الفلسطينية لا بد وان تشارك في المؤتمر منذ البداية . وعلى قدم المساواة مع المشاركين الآخرين في أعمال هذا المؤتمر . وهذا هو الذي يجعل الوفد السوفياتي ، يرى ان الجمعية العامة سوف تتصرف بشكـل سليم اذا ما ايدت بكل ما لها من وزن سياسي وأدبي اشترك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف في حالة استئنافه .

السيد كيت شون (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى يود ، خلال وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، أن يوجه تحيته الأخوية ، تحية شعب مناضل هو شعب كمبوتشيا الديمقراطية الى الشعب الباسل والى المناضلين الباسلين من شعب فلسطين ، الذين يقومون بنضال بطولي في معركة حامية الوطيس ضد الامبريالية ، والاستعمار والصهيونية . ويؤكد وفد بلادى لوفد منظمة التحرير الفلسطينية أن كمبوتشيا الديمقراطية ، التي أيدت دائما بحزم النضال العادل للشعب الفلسطيني ، ستواصل القيام بذلك الى أن يستطيع شعب فلسطين أن يمارس حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وخاصة حقّه في أن يكون سيّدا لمصيره ، أى يتحكّم في مصيره بنفسه دون تدخل أجنبي ، وحقّه في الاستقلال والسيادة حتى يستطيع أن يمارس حقّه في العودة الى دياره . ان كمبوتشيا الديمقراطية ستواصل أيضا تقديم التأييد الحازم لكفاح الشعوب العربية الاخرى لاستعادة أراضيها التي احتلتها القوات الصهيونية الاسرائيلية بالقوة في ١٩٦٧ .

ان شعب فلسطين شعب بطولي . وأثناء نضاله الطويل ، المرير الذى حقّت به العقبات ، تحمّل كافة الصعوبات الشخصية ، والموضوعية ، وقيل التضحيات الجسام الكثيرة . وثار وناضل العدو دون أن يترك لهذا العدو لحظة واحدة واحدة ، وحقّق نجاحات كبيرة توالى الواحدة منها بعد الأخرى . وأنشأ وضعاً مواتياً لنصره النهائي الذى سوف يتحقّق حتما .

ان الشعب الفلسطيني بدمائه النفيسة التي قدّمها ابناؤه ، ونجاحه في كفاحه في الميدان ، قد حصل على تعاطف شعوب العالم الثالث ، والشعوب المحبة للسلام والعدالة ، مع قضيته . ان شعوب العالم الثالث والشعوب المحبة للسلام والعدالة تعتبر أن الشعب الفلسطيني الباسل يقوم بدور طليعي في نضاله ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والصهيونية ، والعنصرية والفصل العنصرى وكافة أنواع التدخل ، والعدوان ، والتوسع والاستغلال الأجنبي ، وفي كفاحه من أجل الاستقلال ، والسيادة ، وسلامة أراضيه وحقّه في أن يكون متحكّماً في مصيره وفي بلده ومن أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ولهذا السبب فإننا نؤيد كفاح شعب فلسطين الباسل ، وكفاح الشعوب العربية الأخرى ، وبعناى هذا الكفاح بتأييد الدول غير المنحازة ودول العالم الثالث ، والدول المحبة للسلام والعدالة . ان الوضع الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية يتدعّم يوماً بعد يوم . وهي تلعب دوراً فعالاً في جامعة الدول العربية . وقد اعترفت بها منظمة الوحدة

الافريقية والأمم المتحدة ، وهي عضو بأسرة الدول غير المنحازة الكبيرة ، وقد أنتخبت عضوا بمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز . ان شعب وحاكمة كمبوتشيا الديمقراطية لسعدا لهذا النجاح البارز الذي حققه نضال الشعب الفلسطيني .

ان مشكلة الشرق الاوسط قد نجمت عن العدوان الذي قامت به الصهيونية والامبريالية . وان قضية فلسطين هي لب هذه المشكلة . وبالما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المقدسة ، فمن العيب أن نأمل في اقامة سلام دائم في هذه المنطقة .

ويشجب وفد بلادى الصهيونية الاسرائيلية ، التي تدعم وتكثف قمعها الجبرى ، وتدعم اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بالقوة ، وتستمر في الوقت نفسه في ممارسة عدوانها على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية مؤيدة في ذلك من الولايات المتحدة الامريكية ، وترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف التي اعترف بها القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان مثل هذا العناد سوف يقوى اصرار الشعب الفلسطيني واصرار الشعوب العربية الأخرى على الاستمرار في النضال حتى تهزم نهائيا وكنية العدوان الاستعماري والصهيوني . ويستخلص وفد بلادى العبرة من كفاح شعبه الباسل ، وهو يؤمن بأن الشعب الفلسطيني الباسل سوف يتقدم في نضاله العادل ، وفي كفاحه العادل وسوف يذلل كافة العقبات . كما قام بذلك في الماضي ، وسوف يحبط كافة المناورات المغادرة للامبرياليين الذين يحاولون بمختلف السبل التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني ، وابماه عن أهدافه النضالية ، وحرمانه من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ومن حقه في أن يقرر مصيره بنفسه . ان هذا الشعب بكفاحه العنيد المرير ، ويفضل تضامن وتأييد اخوته العرب المتحدين وشعوب آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية والدول المحيطة للسلام والعدالة في العالم ، أقول ان هذا الشعب الفلسطيني الباسل سوف ينتصر وسوف يقوم بذلك لأنه سيد مصيره بنفسه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢